Distr.
GENERAL

E/1984/123
21 June 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

JUL 2 1984

UN/SA COLLECTION

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي اجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، عبد القادر كوروما (سيراليون) ، ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، جوزيف ن . غاربا (نيجيريا)

أولا - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ القرار ١٩٨٣/٤٢ المعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتقديم الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المقهور وحركة تحريره الوطني " . وفي الفقرة ١٧ من ذلك القرار رجا المجلس من رئيسه الاستمرار في اجراء مشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس .

---

* E/1984/100.

٢ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٤٦ ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، قرارا بشأن المسألة قررت بموجبه الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (١) .

٣ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨/٥١ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذى رجت في فقرته ٢٧ من المجلس مواصلة النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤ - يرد ادناه عرض للمشاورات التي اجريت بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بموجب أحكام القرارات المذكورة عاليه .

٥ - ووجه رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة الأنظار الى الوضع الحالي في ناميبيا وحولها . ولاحظ رئيس اللجنة الخاصة أن التطورات الأخيرة في المنطقة تعكس المناورات اليائسة المتواصلة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لافساد الزخم الذى تحقق حتى الآن في الكفاح من أجل التحرير ، ذلك أنها لا تتفق مع الوسائل التي وضعت من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا . كذلك ذكر الرئيس أن نظام بريتوريا قد أوضح بأفعاله الأخيرة أنه مصمم على أن يفرض حلا داخليا على الشعب الناميبي متجاهلا تماما حقوقه الأساسية . ووافق الرئيسان على أن التطورات السياسية الأخيرة في الجنوب الافريقي تؤكد مرة أخرى ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من تأييده المكثف ومن مساعدته للشعب الناميبي .

٦ - ولاحظ الرئيسان أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الخاصة ووكالات ومنظمات دولية عديدة قد استمرت ، استجابة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، في تقديم المساعدة بدرجات مختلفة الى شعب ناميبيا وشعوب المناطق المستعمرة الأخرى . بيد أنهما لاحظا أن المساعدة المقدمة حتى الآن أقل كثيرا مما يلزم لتلبية الحاجات الملحة لتلك الشعوب . ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة التي وردت في المقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة (٢) ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعني بالشؤون الادارية وشؤون الميزانية في دورته الاربعين (٣) ولجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية والأربعين (٤) ، والندوة الاقليمية المعنية باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا التي عقدت تحت رعاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (٥) ، والحلقة الدراسية بشأن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في مجال استغلال موارد ناميبيا الطبيعية والبشرية التي عقدت أيضا تحت رعاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (٦) ، حث الرئيسان الوكالات المتخصصة

وجميع المنظمات الأخرى المعنية على زيادة تكثيف جهودها من أجل تقديم جميع أنواع المساعدة الممكنة المعنوية والمادية الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا المستعمرين والى حركات تحريرهما الوطنية .

٧ - وفي هذا السياق ، لاحظ الرئيسان أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد سلم في مقرره ١٠/٨٣ ألف (٧) ، بأن المساعدة المقدمة الى ناميبيا تختلف عن المساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني من حيث نظر الأمم المتحدة الى ناميبيا بوصفها اقليما تتحمل هي مسؤوليته الادارية من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن حيث وجود رقم منفصل للتخطيط الارشادي لناميبيا منذ نهاية دورة التنمية الأولى ، وضع مع بدء برنامج بناء الدولة الناميبية .

٨ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح المساعدة المستمرة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى الأنشطة الانمائية لناميبيا في سياق برنامج بناء الدولة الناميبية ، وأشار ، في هذا الصدد ، الى أن التمويل الجاري في اطار رقم التخطيط الارشادي لا يغطي الا جزءا من مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية ، وأن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا هو الذي يمول معظم المشاريع . كما لاحظا ان احتلال جنوب افريقيا المتواصل لناميبيا ترتب عليه أن جميع مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية المعانة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي تتألف بصفة أولية من أنشطة تعليمية وتدريبية ومن أنشطة قطاعية وأعمال أبحاث ، قد اقيمت في البلدان المجاورة التي سعى الناميبيون الى اللجوء اليها .

٩ - ولاحظ الرئيسان أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد استخدم من أرقام التخطيط الارشادية الكلية الخاصة بناميبيا لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ٥ر١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ في تمويل مشروعين - اقامة مركز مهني في لومبي في انغولا خصص له مبلغ ٦٢٩ ٥٧٥ دولارا ودعم أنشطة البحث والتدريب التي يقوم بها معهد الأمم المتحدة لناميبيا في مختلف التخصصات بتكلفة قدرها ٥٩٢ ٩٦٨ دولارا . كذلك لاحظا أن المركز عندما يستكمل سيقوم بتدريب ١٠٠ ناميبي سنويا على عدد من الحرف المهنية . ولاحظا بالاضافة الى ذلك أنه قد تكبدت نفقات صغيرة قيمتها ١ ٥٠٠ دولار خلال عام ١٩٨٣ من أجل اعداد التقرير النهائي المتعلق بالمشروع الذي استكمل في العام السابق . ولاحظا في ذلك الصدد أن رصيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من الموارد غير المخصصة هو ٤ر١ مليون دولار لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وذلك بعد استخدام ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من رقم التخطيط الارشادي في عام ١٩٨٢ و ٥ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ وبعد تخصيص ٦ر١ مليون دولار لعام ١٩٨٤ .

١٠ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أن هناك ٣٨ مشروعا جاريا تبلغ تكلفتها ١٣٫٢ مليون دولار قام الصندوق الاستئماني لبرنامج بناء الدولة الناميبية بتمويلها ، خلال عام ١٩٨٣. ولاحظا أن هناك من بين هذه المشاريع ١٩ مشروعا تتعلق كلية بالتدريب والزمالات وتستهدف تنمية هيئة قادرة من القوة العاملة الناميبية يكون في وسعها الوفاء بالاحتياجات الادارية والتقنية والادارية لناميبيا المستقلة . ولاحظا أيضا أن هناك ١٦ مشروعا قد أعدت لتنفيذ واعداد الدراسات الاستقصائية والدراسات والتقييمات واختيارات السياسة في مختلف قطاعات ناميبيا مع وجود مشروع لكل من الآتي (أ) الخدمات والظروف الاجتماعية (ب) تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية (ج) خدمات الدعم المباشرة .

١١ - وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني فان الرئيسين قد لاحظا أن العمليات التي بدئت في عام ١٩٨٢ من أجل ادخال تحسينات على تصميم وتنفيذ ورصد المشاريع قد استمرت طوال عام ١٩٨٣ . ولاحظ الرئيسان أن بعثة مشتركة للقيام، في منتصف المدة ، بتقييم جميع المشاريع المعتمدة حتى الآن ، قد اجتمعت في أيلول/ سبتمبر وتبين لها بعد أن استعرضت ١٠ مشاريع أنه قد كانت هناك تأخيرات في تنفيذ عدة مشاريع منها ، غير أنه تبين لها أن أهداف المشاريع ظلت صحيحة من ناحية الفوائد المستهدفة . ولاحظ الرئيسان أن البعثة المكلفة باجراء تقييم في منتصف المدة قد انتهت الى أن المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد نجحا في جذب المساعدة من مانحين ثنائيين ومن جمعيات وطنية في اوروبا من أجل أنشطتهما المتعلقة بالمستوطنات والتنمية والتي يضطلعان بها في انغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا . كما لاحظ الرئيسان أن البعثة قد نظرت أيضا في التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحركات التحرير الوطني ، وأيدت التأكيد المنصب منذ عام ١٩٨٢ على مشاريع المساعدة التي لها أهداف محددة تحديدا حسنا وأنشطة تتعلق بالمدخلات ونواتج مخططة ؛ ولاحظا أن هذه المشاريع كانت لها نتائج ايجابية بالنسبة لحركات التحرير الوطني من ناحية وضع أولوياتها الانمائية وتحديد احتياجاتها العاجلة والتخطيط لتلبية هذه الاحتياجات .

١٢ - ولاحظ الرئيسان أنه حتى نهاية عام ١٩٨٣ ، اعتمد مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما مجموعه ١٣ مشروعا ، منها ٤ مشاريع معتمدة في عام ١٩٨٣ ، و ٨ مشاريع مستمرة من عام ١٩٨٢ ، ومشروع واحد مستمر من عام ١٩٨١ . كما لاحظا أن ١١ مشروعا من هذه المشاريع ممولة من أرقام التخطيط الارشادية بمبلغ اجمالي يزيد عن ٤٫٥ من ملايين الدولارات للفترة من تموز/يوليه ١٩٨٢ الى حزيران/يونيه ١٩٨٤ (ما يزيد عن ٢ مليون دولار لعام ١٩٨٣) ، في حين ان المشروعين الباقيين ممولان من الصندوق الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة ولها ميزانيات تزيد عن مليون دولار لنفس الفترة(٨٨٩ ٣٧٣ دولارا لعام ١٩٨٣) . ولاحظ الرئيسان أن قطاع التعليم لا يزال هو أهم قطاع بالنسبة

للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي حيث أن هذا القطاع به ثمانية مشاريع تمثل ٦ر١ من ملايين الدولارات أى ٦٦ في المائة تقريبا من الميزانية الاجمالية لعام ١٩٨٣ والتي تبلغ ٤ر٢ من ملايين الدولارات ، يليه قطاع الصحة وبه مشروعان مخصص لهما ميزانية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ، فقطاع الأغذية وبه مشروع واحد مخصص له في الميزانية ٢٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا . ولاحظ الرئيسان أن من بين الـ ١٣ مشروعا الخاصة بحركات التحرير الوطني هناك مشروعان للمؤتمر الوطني الافريقي ومشروعان لمؤتمر الوحد وبين الافريقيين لآزانيا وأربعة مشاريع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وخمسة مشاريع مشتركة تفيد هذه الجهات جميعها . ولاحظ الرئيسان أنه من بين الموارد الكلية المتاحة للفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٦ والتي تبلغ ١ر١٧ من ملايين الدولارات (٦ر١٥ من ملايين الدولارات من أرقام التخطيط الارشادية و ٥ر١ من ملايين الدولارات من الصندوق الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة) استخدم في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ مبلغ ١ر٤ من ملايين الدولارات (٥ر٣ من ملايين الدولارات من أرقام التخطيط الارشادية و٦٠٠ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة) ؛ وهذا المبلغ ، بالاضافة الى مبلغ ٣ر٢ من ملايين الدولارات الذى ووفق على الالتزام به للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٦ (٩ر١ من ملايين الدولارات من أرقام التخطيط الارشادية و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني للبلدان والشعوب المستعمرة) ، يجعل هناك رصيدا متبقيا من الموارد قدره ٧ر١٠ من ملايين الدولارات من أجل البرمجة .

١٣ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أنه يجرى ، تحت قيادة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ويساعده في ذلك مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، بذل جهود مستمرة للاضطلاع ببرامج مختلفة للمساعدة ، تحقق صالح الناميبيين ، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة . وفي حين نوّه الرئيسان بتزايد ارتفاع مستوى التعاون الدولي من هذه الناحية فانهما ناشدا المنظمات المعنية ، وقد وضعا في الاعتبار الاحتياجات الحرجة المستمرة للشعب الناميبي ، أن تحشد كل ما هو متاح من الموارد بهدف تزويد ناميبيا بالمساعدة المطلوبة . ولبلوغ هذه الغاية ، دعا الرئيسان الى بذل جهود مكثّفة لتأمين زيادة تدفق الأموال المطلوبة من أجل اعداد برامج المساعدة الموسّعة وبصفة خاصة من أجل دعم مؤسسات التمويل الرئيسية في نطاق منظومة الأمم المتحدة ، وحثّا بشدة على أن تتخذ هذه المؤسسات خطوات لإزالة أية قيود أو صعوبات موجودة بحيث يكفل توفر الموارد الاضافية المطلوبة . وفي نفس السياق ، أكد الرئيسان على دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية ، وأعربا عن أملهما في أن يقوم هؤلاء الرؤساء ، وفقا للفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٥١ والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٩٨٣ / ٤٢ ، بوضع اقتراحات محددة لكي تنظر فيها هيئاتهم الادارية والتشريعية . واتفق الرئيسان كذلك على أنه يتعين على الوكالات والمؤسسات التي اعتمدت ، حتى الآن ، بصفة أساسية على المصادر الخارجة عن الميزانية من أجل تمويل مشاريع المساعدة أن تسعى ، الى المدى الممكن ، الى ايجاد طرق وأساليب لادراج اعتمادات في ميزانياتها العادية من أجل بدء و/أو توسيع المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطنية أو لزيادة هذه الاعتمادات . وفي هذا الخصوص ، وجّه رئيس المجلس النظر بصفة خاصة الى الفقرة ١٢ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٣٦ هاء المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، التي طلبت فيها الجمعية العامة من المنظمات مواصلة تخصيص اعتمادات من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية . وفي نفس السياق ، لاحظ الرئيسان مع الارتياح أنه بالنسبة لمسألة التنازل عن التكاليف غير المباشرة لكل المشاريع وافقت الوكالات المنفذة على عدم تقاضي تكاليف دعم فيما يتصل بهذه المساهمات تتجاوز ٣ر٥ في المائة وذلك في الحالات التي لم تتنازل فيها بعد عن تكاليف دعم الوكالات المتعلقة بها (انظر المقرر ٨٣ / ١٠ باء لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٧)) .

١٤ - ولاحظ الرئيسان أن ما أقامته المؤسسات الداخلة في اطار منظومة الأمم المتحدة من اتصالات وثيقة مع حركات التحرير الوطنية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد عزّز الى حد كبير الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات من أجل تقديم

مساعدة فعّالة الى الشعوب المعنية . ولاحظ الرئيسان مع الارتياح أن حركات التحرير الوطني قد استمر تمثيلها في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة للوكالات والمؤسسات ، مما يساهم في قيام المؤسسات المعنية بالنظر على نحو فعّال في تدابير لدعم الشعوب المستعمرة . ولاحظا أيضا أنه وفقا للفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د-٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ واصلت عدة منظمات تحمل تكاليف السفر والنفقات الأخرى ذات الصلة لممثلي حركات التحرير الوطني الذين يدعون لحضور هذه الاجتماعات . ولاحظ الرئيسان كذلك أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد مُثل في عضوية بعض الوكالات ومثّل الشعب الناميبي في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الهامة التي عقدتها المؤسسات المعنية خلال العام . وحثّ الرئيسان الوكالات والمؤسسات الأخرى التي لم تمنح ، بعد ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا العضوية الكاملة فيها أن تفعل ذلك دون تأخير ، وفقا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٨٣ جيم .

١٥- واتفق الرئيسان على أن تلك الاتصالات الوثيقة يسّرت تحقيق زيادات أخرى في حجم ونطاق المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأنها عززت قدرة الوكالات على الاستجابة بقدر أكبر من السرعة والمرونة للاحتياجات متى حددت . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيسان عن أملهما في أن تتخذ الوكالات والمؤسسات ، بهدف الاستفادة الى أقصى حد من الموارد المتاحة ، المزيد من الخطوات لتعزيز التدابير القائمة للتنسيق ، ونظرا لأنه من الأساسي ضمان كون مشاريع المساعدة التي وفق طيها أو اقترحت من الوكالات المختلفة لا تترك بدون ترابط أو بدون تنسيق . وأعربا عن ثقتهما في أن العمليات التي شرع فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٨٢ بهدف تحسين تنفيذ البرامج سوف تكون مفيدة في تحقيق الكفاءة في برامج المساعدة .

١٦- ولاحظ الرئيسان أن المساعدة المقدمة الى اللاجئين من أبناء ناميبيا وجنوب افريقيا ظلت تتزايد في خلال عام ١٩٨٣ ، وذلك من خلال جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وعدد من مؤسسات الأمم المتحدة . ولاحظا بقلق أن عدد السكان من اللاجئين الناميبيين لا يزال يقدر بـ ٧٠٠٠٠٠ في أنغولا ، و ٤٥٠٠ في زامبيا ، وحوالي ٨٢ في بوتسوانا ، بينما يوجد حوالي ٩٣٥٨ لاجئا من جنوب افريقيا في البلدان المجاورة ، ومنهم ٦٢٠٠ لاجئ في أنغولا و ٢٥٠٠ لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة . ولاحظ الرئيسان مع التقدير أن ادارة البرامج الخاصة باللاجئين تسير بصورة سلسة ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى جهود المفوضية التي قامت في عام ١٩٨٣ برصد ما يزيد على ٤ ملايين دولار للاجئين الناميبيين في أنغولا وحوالي ١ مليون دولار للاجئين من أبناء جنوب افريقيا . ولاحظا

كذلك أن ما يقرب من نصف المساعدة المقدمة من المفوضية الى اللاجئين الناميبيين تكرس للتعليم وذلك بالنظر الى أهمية تطوير القوة العاملة المدربة لناميبيا بعد الاستقلال. ولاحظ كذلك أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لآزانيا تواصل القيام بدور الشركاء التنفيذيين في برامج المفوضية.

١٧- ووجه الرئيسان انتباهها خاصا الى المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا، والذي يقوم الأمين العام بعقده بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٣٧/١٩٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، لمتابعة العملية التي بدأت في المؤتمر الأول المعقود في جنيف في عام ١٩٨١. ولاحظا أن المؤتمر الثاني، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٤، سيقوم، ضمن أمور أخرى، بالآتي: (أ) اجراء استعراض شامل لنتائج المؤتمر الأول ولحالة التقدم المحرز للمشاريع التي قدمت الى ذلك المؤتمر؛ (ب) النظر في الحاجة المستمرة الى المساعدة بغية القيام، حسب الضرورة، بتقديم مزيد من المساعدة الى اللاجئين والعائدين في افريقيا من أجل تنفيذ برامج اغاثتهم واعادة تأهيلهم وتوطينهم. وفي هذا الصدد، لاحظ الرئيسان أن المؤتمر الثاني سيسعى الى تعبئة مساعدات اضافية للبرامج العادية التي تضطلع بها المفوضية وسينظر في طلبات البرامج المقدمة من المفوضية بمبلغ ١٠٫٩ بلايين دولار، بالاضافة الى النفقات المتوقعة للمفوضية بمبلغ ١٥٥ مليون دولار للبرامج المستمرة في افريقيا في عام ١٩٨٤. وأشار الى أن المؤتمر الأول قد نجح في تعبئة الدعم من المجتمع الدولي، والذي تعهد آنذاك بتقديم ما يربو على ٥٧٠ مليون دولار لتخفيف محنة اللاجئين. وأعربا عن ترحيبهما في هذا الصدد بقرار بشأن المؤتمر الثاني اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة (A/38/312، المرفق، القرار AHG/Res.114 (د-١٩)).

١٨- ولاحظ الرئيسان أن التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات وغيرها من المؤسسات لوقف جميع المساعدات عن حكومة جنوب افريقيا قد ظلت سارية المفعول. وكرر رئيس اللجنة الخاصة أنه ينبغي للوكالات وغيرها من المؤسسات المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز تلك التدابير بهدف عزل ذلك النظام الى أقصى حد ممكن، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة المعنية، ومنها بصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٨/٥١. وفي هذا الصدد، أعربا عن قلقهما العميق ازاء التعاون المستمر بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا، لا سيما المساعدة المتصلة التي يقدمها صندوق النقد

الدولي الى ذلك النظام . وأعربا عن خشيتهما أن تلك المساعدة لا تتعارض فقط مع الاعلان والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ، ولكن من شأنها أيضا زيادة تغذية المقدرة العسكرية لجنوب افريقيا ، بما يمكنها من مواصلة قمعها للشعب الناميبي والاستمرار في عدوانها الصارخ ضد جيرانها .

١٩ - وأحاط الرئيسان علما مع التقدير بالمعلومات الشاملة التي قدمها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، كما ترد في تقرير الأمين العام ذى الصلة (A/39/293) ، بشأن الأنشطة التي تضطلع بها كل منها لدعم شعوب الأقاليم المستعمرة . وأشار الى أن هذا التقرير يبين أن عددا متزايدا من تلك المؤسسات قامت بتحديد أو وضع برامج للمساعدة من موارد ميزانياتها الخاصة ، بالاضافة الى تعاونها المكثف ، كوكالات منفذة ، مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ولاحظا أيضا مع الارتياح أن الكثير من المنظمات قد تعاونت بشكل وثيق مع دول خط المواجهة والبلدان المستقلة حديثا في تلبية الاحتياجات ذات الصلة لحكومات تلك البلدان . وأعرب الرئيسان عن أملهما في قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، استجابة للنداءات المتكررة الموجهة من أجهزة الأمم المتحدة المعنية ، بمواصلة تكثيف جهودها في مجال تقديم المساعدة الضرورية الى تلك البلدان .

٢٠ - وقد أبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس أنه عملا بأحكام الفقرة ١٦ من قرار المجلس ١٩٨٣/٤٢ ، قد وجه انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار ، فضلا عن المناقشات المؤدية اليه ، خلال الدورة العادية الثانية للمجلس لسنة ١٩٨٣ . كما أبلغ الرئيس بأن اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدات ، التابعة للجنة الخاصة ، قد ظلت تتابع تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومنها على وجه التحديد قرار الجمعية العامة ٣٨/٥١ . وأوضح رئيس اللجنة الخاصة أيضا أن اللجنة ستضع ، لدى بحثها المسألة في آب/أغسطس ١٩٨٤ ، نتائج المشاورات التي تقوم بها اللجنة الفرعية في دورتها الحالية ، فضلا عن النتائج التي سيخلص اليها المجلس من نظره في البند في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٤ .

٢١ - واعتبارا أن المسألة المثارة في هذا التقرير تحتاج الى مداومة الاستعراض من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، وافق الرئيسان على استمرار الاتصال الوثيق فيما بينهما بشأن هذه المسألة ، وذلك رهنا بأى توجيهات قد تصدر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وطبقا لأى مقررات قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة .

ثانيا - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

٢٢- اتخذت الجمعية العامة ، في الدورة الثامنة والثلاثين ، القرارات ٣٨/٣٩ ألف - كاف ، المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن مسألة الفصل العنصرى .

٢٣- ورجت الجمعية العامة ، في القرار ٣٨/٣٩ ألف ، من الأمين العام أن يوعز الى جميع الوحدات المعنية في الأمانة العامة والى جميع مكاتب الأمم المتحدة بتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة ؛ وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع تزويد الشركات العاملة في جنوب افريقيا بأى تسهيلات والامتناع عن أى استثمارات في هذه الشركات ؛ وأن يجرى مشاورات عاجلة مع صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأمين تعاونهما التام في مناهضة الفصل العنصرى ؛ وأن يقوم ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، باعداد مقترحات لعمل منسق يتعلق بمناهضة الفصل العنصرى .

٢٤- وعرضت الجمعية العامة ، في القرار ٣٨/٣٩ باء برنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى (S/16102 - A/38/539 ، مرفق) على أنه جدير باهتمام جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والأفراد ، ورجت من الأمين العام أن يكفل من خلال ادارة شؤون الاعلام نشر برنامج العمل على أوسع نطاق وأن يوعز الى جميع مكاتب الأمم المتحدة باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز تنفيذه .

٢٥- وأدانت الجمعية العامة ، في القرار ٣٨/٣٩ جيم ، أعمال العدوان التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ضد أنغولا وليسوتو وموزامبيق ؛ وأدانت بقوة هذا النظام لأعمال العدوان التى يرتكبها والحصار الاقتصادى الذى يفرضه على ليسوتو ؛ وحثت المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الى الدول الافريقية المستقلة في ذلك الجزء من المنطقة ؛ وحثت مجلس الأمن على أن ينظر على وجه الاستعجال ، في الوسائل التي تكفل اقرار السلم في الجنوب الافريقي .

٢٦- وأثنت الجمعية العامة ، في القرار ٣٨/٣٩ حاء ، على الأمين العام ومجلس ادارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا لجهودهما ، ونادت بتقديم تبرعات سخية ومتزايدة الى الصندوق الاستئماني والى الوكالات التطوعية التي تقدم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصرى .

٢٧- وفي القرار ٣٨/٣٩ طاء ، وبعد أن لاحظت الجمعية العامة ، مع الأسف أن مجلس الأمن لم يتخذ بعد خطوات تتعلق بوقف جميع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب افريقيا والقروض المالية اليها ، حثت المجلس على أن ينظر فى المسألة في موعد مبكر بهدف تحقيق هذه الغاية .

٢٨ــ وأكدت الجمعية العامة ، في القرار ٣٨/٣٩ ياء ، توصيتها لمجلس الأمن بأن ينظر على وجه السرعة في فرض حظر الزامي على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ؛ ورجت من جميع الدول المعنية أن تتخذ اجراءات فعّالة ضد الشركات وشركات الناقلات المشتركة في توريد النفط بصورة غير مشروعة الى جنوب افريقيا ؛ وجددت اذنها للأمين العام بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

٢٩ــ ويرد فيما يلي سرد للمشاورات التي عقدت في عام ١٩٨٤ ، طبقا لقرار المجلس ١٩٨٣/٤٢ ، بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

٣٠ــ أشار رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى أهمية أدوار الوكالات المتخصصة وواجباتها ، كل في حدود ولاياتها ومواردها ، في الاسهام في الجهود الدولية الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . وركز الرئيس على أنه ينبغي امداد حركات التحرر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، بالمساعدة الدولية الكافية ، علاوة على المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، بغية عزل نظام الفصل العنصري تماما ، عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بتعبئة الرأي العام الدولي ضد الفصل العنصري .

٣١ــ وأشار رئيس اللجنة الخاصة الى أحكام قرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه .

٣٢ــ وأولي اهتمام خاص ، أثناء المشاورات ، الى العدوان المستمر لنظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة ، فضلا عن مواصلة النظام ورفضه الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة . ونظرا لأن استمرار أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار الجائرة التي يرتكبها النظام ضد دول خط المواجهة لا تؤدي الى دمار وخسارة في الأرواح فادحين فحسب بل تنتج أيضا أعدادا كبيرة من اللاجئين ، فقد اتفق رئيسا اللجنة والمجلس على الأهمية البالغة للمساعدة الدولية ، بالاضافة الى المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ، الى المحاربين من أجل الحرية والى دول خط المواجهة .

٣٣ــ وأفاد رئيس اللجنة الخاصة ، رئيس المجلس بأنه ، وفقا لولاية اللجنة الخاصة ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، فقد استمرت اللجنة في التشاور ، بصفة دورية ، مع ممثلي الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات . وأكد أن الاجتماعات السنوية بين الرئيسين كانت قيّمة للغاية في تعزيز الجهود الدولية الرامية الى عزل النظام العنصري عزلا تاما ، وفي تنسيق الدعم المقدم الى الكفاح التحرري لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

٣٤ــ كذلك ، وجه رئيس اللجنة الخاصة ، انتباه رئيس المجلس الى أن الرابطة الدولية للشرطة ، وهي منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس ، تقدمت

الى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية بطلب تصنيفها من القائمة الى الفئة الثانية. وأضاف ان الرابطة الدولية للشرطة لم تبلغ اللجنة أنها قبلت ، في عضويتها ، رابطة الشرطة في جنوب افريقيا ، وهي قوة بوليسية مشهورة بوحشيتها وأداة من أدوات القمع الرئيسية التي يستخدمها النظام . وقد أوصت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية باعادة تصنيف الرابطة الدولية للشرطة الى الفئة الثانية (E/1984/29 ، الفقرة ١ - مشروع المقرر الأول) . وكرر رئيس اللجنة الخاصة الاعراب عن قلق اللجنة بشأن عضوية الرابطة الدولية للشرطة ، ورجا عدم الموافقة على توصية اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ، وطلب تعليق المركز الاستشاري للرابطة حتى يتضح ارتباطها برابطة الشرطة في جنوب افريقيا على نحو مرضي (٨) .

٣٥- واسترعى رئيس المجلس اهتمام رئيس اللجنة الخاصة الى مقرر المجلس ١٩٨٤/١١٣ المؤرخ في ٩ ايار/مايو ١٩٨٤ ، الذى أحاط المجلس فيه علما بتقرير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٨٤ ، فيما عدا التوصية الخاصة باعادة تصنيف الرابطة الدولية للشرطة من القائمة الى الفئة الثانية ، وفي نفس المقرر ، قرر المجلس عدم الموافقة على اعادة تصنيف الرابطة الى الفئة الثانية ، واضعا في اعتباره القلق الذى أعرب عنه أعضاؤه بشأن الصلة بين الرابطة الدولية للشرطة وجنوب افريقيا التي تتبع نظام الفصل العنصرى ، ومراعيا قراره ١٩٨٢/١٦ المؤرخ في ٤ ايار/مايو ١٩٨٢ ، وفي نفس المقرر كذلك ، قرر المجلس ، طبقا للأحكام ذات الصلة في القرار ١٢٩٦ (د- ٤٤) المؤرخ في ٢٣ ايار/مايو ١٩٦٨ ، أن يدعو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية لاعادة النظر في المركز الحالي للرابطة الدولية للشرطة ، وقرر ، واضعا نصب عينيه قرار المجلس ١٩٨٢/١٦ ، أن يجرى مزيدا من النظر فى المركز الحالي للرابطة الدولية للشرطة ، بهدف اتخاذ قرار نهائي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٥ .

٣٦- واتفق رئيسا اللجنة والمجلس على أن الظروف في جنوب افريقيا قد تدهورت أثناء الفترة قيد المناقشة . وان ذلك جاء نتيجة مباشرة للسياسات الاجرامية للنظام البغيض . كما اتفقا على ان الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها أن تقدم مساعدة معنوية ومادية لكفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، لأن التزام الأمم المتحدة بتقديم العون لتمهيد الطريق أمام نظام حكم عادل وتمثيلي في جنوب افريقيا ، لا يزال مسألة ذات أولوية عاجلة .

الحواشـــــى

(١) A/38/23 (Part IV) ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٣ ؛ تصدر في الوثائـــــق الرسمية للجمعية العامة . الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/38/23) .

(٢) عقدت في أديس أبابا من ٦ الى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (انظر A/38/312 ، المرفق ، القرار AHG/Res.105 (د - ١٩)) .

(٣) عقدت في أديس أبابا فى شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(٤) عقدت في أروشا في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(٥) عقدت في أروشا من ٢ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ (انظر A/AC.131/116) .

(٦) عقدت فى ليوبليانا ، يوغوسلافيا من ١٦ الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ (انظـــر A/AC.131/117) .

(٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٩ (E/1983/20) ، المرفق الأول .

(٨) قرر المجلس ، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٤ ، عدم الموافقة على اعادة تصنيف الرابطة الدولية للشرطة ، وأن يجرى مزيد من النظر في مركزها الحالي بهـــدف اتخاذ قرار نهائي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٥ (انظر المقرر ١٩٨٤/١١٣ - الجـزء الأول) .

- - - - -